العدد الواحد والعشرون
2004

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1372 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2004 مسيحي

- من بلاغة الضمائر في القرآن الكريم
- الفكر الأندلسي والافتراضات الإيديولوجية للنهضة الأوربية
- من أعلام ليبيا (الشيخ أحمد البهلول)
- بصمات يهودية على حركة الاستشراق

إطلالة على كتاب المعيار الجديد
للوزاني في طبعته الجديدة

دكتور جمعة محمود الزريقي
جامعة الفاتح

يتعلق هذا البحث بمراجعة كتاب المعيار الجديد المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، ويطلق عليه أيضاً اسم (النوازل الجديدة الكبرى) وهو من تأليف الشيخ أبي عيسى سعيد المهدي الوزاني، المفتي بفاس، المتوفى عام 1342هـ الموافق 1923م، وقد طبع قديماً طباعة حجرية، وأعادت وزارة الأوقاف في المغرب طباعته من جديد بعناية الأستاذ عمر بن عباد من خريجي دار الحديث الحسنية.

وأحاول في هذه الورقات تسليط الأضواء على هذا السفر الجيد بما يفيد التعريف به، وبمؤلفه، والمنهج المتبع في تأليفه، والفوائد العلمية التي يحققها نشر الكتاب، وجهود مصححه في إخراجه وتقديمه للعلماء والقضاة والفقهاء والمفتين والباحثين في جميع الأقطار الإسلامية، وحسبي ما ذكرت في هذا

المقام، وإلا فهذا الكتاب الذي يتكون من عدة مجلدات ضخمة يحتاج إلى بحوث مستفيضة، ودراسات كاملة للخوض في أعماقه، ومعرفة ما يضمه من مسائل ونوازل وأحكام وقواعد فقهية، وذلك متروك لمن يوفقه الله من الباحثين المتفرغين، والله ولي التوفيق.

أولاً ـ مؤلف الكتاب وعرض منهجه

هو أبو عيسى محمد المهدي بن محمد بن الخضر بن قاسم بن موسى العمراني الوزاني الفاسي، ولد بوزان سنة 1266هـ (1849 ـ 1850م) وبها نشأ وتعلم، وحفظ كتاب الله الكريم، ودرس على بعض الشيوخ، ثم انتقل إلى فاس لمواصلة التحصيل العلمي، فأخذ عن كبار علمائها ومشايخها، وأجازه عدد كثير منهم، وفد على تونس سنة 1323هـ (1904م) وهناك أخذ عليه العديد من الفقهاء، وطلاب العلم، وكان موضع تقدير وحفاوة من أهلها وعلمائها ومشايخها، كان مؤلف الكتاب من أشهر علماء فاس وأئمة الفقه فيها، مشاركاً في كثير من العلوم متضلعاً، في مواد الفقه عارفاً بالنوازل وأحكام المعاملات، له اطلاع واسع ومعرفة دقيقة بالمسائل الفرعية ومصادر الفقه المالكي على وجه الخصوص، اختص بالفتوى، وترد عليه الأسئلة من سائر أقطار المغرب، عكف على نشر العلم وألف العديد من الكتب، كان من أشهرها المعيار الجديد، والمنح السامية، وله من التلاميذ مالا يقع تحت حصر، وله سند طويل في شيوخه وما يرويه عنهم، انتقل إلى رحمة الله تعالى، بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال، ليلة الأربعاء فاتح صفر العام 1342هـ (13/ 9/ 1923م) ودفن بفاس، ذلكم هو مؤلف الكتاب، ذكرت ترجمته باختصار شديد لوجودها في مصادر عديدة، ونظراً لشهرته التي فاق بها علماء عصره في مجال النوازل من خلال مؤلفاته التي من أشهرها المعيار الجديد[1].

(1) ترجم له عبد الحفيظ الفاسي في معجم شيوخه: 22/ 48 ـ 51، وسركيس في معجم المطبوعات ص1915 ـ 1917، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص435 ـ 436/ 1، والزركلي في الأعلام ص335 ـ 336/ 7، ورضا كحالة في معجم المؤلفين ص60/ 12، انظر ترجمة المؤلف في المنح السامية ص7/ 1 والمعيار الجديد ص7/ 1.

أما عن كتابه المعيار الجديد فيبدو من التسمية أنه اقتفى أثر أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى في فاس سنة 914هـ الذي ألف كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب، وقد قامت بطبعه وزارة الأوقاف بالمغرب[2] وقد حظي معيار الونشريسي بمكانة خاصة لدى علماء وقضاة الغرب الإسلامي لاشتماله على مجموعة كبيرة من النوازل والمسائل وأجوبتها خلال عصر الونشريسي ومن سبقه من فقهاء الأندلس والمغرب وأفريقية، وقد قام أحد فقهاء طرابلس الغرب، وهو العالم الجليل الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري الطرابلسي المالكي (ت 1139هـ ـ 1726م) بوضع كتاب في النوازل أطلق عليه اسم تذييل المعيار، اشتمل على مسائل كثيرة في مختلف أبواب الفقه، وقد جمع فيه أجوبته والمسائل التي أفتى فيها فقهاء طرابلس الغرب وحواضرها كما نقل فيه كل ما وصل إليه من فتاوى أهل فاس والمغرب الأوسط وتونس، وضمنه بعض المباحث لعلماء آخرين خاصة في كتاب الجامع الذي جعله لمسائل متفرقة، فقد نقل تأليف لسيدي العربي الفاسي في شهادة اللفيف، وأدرجه بكامله في تذييل المعيار، والكتاب ما زال مخطوطاً يتكون من مجلدين مبتور الأول، ويبدو أن مسائل الطهارة قد ضاعت في الجزء المبتور من أوله[3] ويلاحظ أن الوزاني نقل من مؤلف سيدي العربي الفاسي في شهادة اللفيف، واستشهد بأقواله في نوازل اللفيف من المعيار الجديد[4]، ويمكن القول إن تذييل المعيار هو محاولة من مؤلفه في جمع فتاوى المتأخرين بعد عصر الونشريسي إلى عهد المؤلف، إلا أن الوزاني كان أكثر

---

(2) طبع معيار الونشريسي بدون تحقيق. وقام بتخريجه مجموعة من الفقهاء بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حجي، ونشرته وزارة الأوقاف سنة 1401هـ 1991م.

(3) كتاب تذييل المعيار ما زال مخطوطاً، ويوجد في مكتبة الأوقاف بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ويتكون من جزءين الأول 171 ورقة، والثاني 267 ورقة، تحت رقمي 682 ـ 582، انظر فهرس المخطوطات بالمركز المذكور ص89 ـ 90، إعداد إبراهيم الشريف، أما ترجمة المؤلف فقد ذكرها ابن غلبون في التذكار ص227، والأنصاري في المنهل العذب ص290.

(4) لم ينقلها الوزاني بالكامل كما فعل مؤلف تذييل المعيار، بل نقل بعض أجزائها في مواقع متفرقة، انظر نوازل اللفيف من المعيار الجديد ص429 الجزء التاسع.

جمعاً للمسائل وأشمل تأليفاً من حيث الكم والكيف، حيث يغطي مساحة زمنية من منتصف القرن العاشر الهجري إلى النصف الأول من القرن الرابع عشر.

وبالنظر إلى أن مؤلف المعيار الجديد فقيه متمكن وعالم له باع طويل في فقه النوازل، فقد كان غزير التأليف في هذا المجال، حيث كتب النوازل الصغرى المسماة بالمنح السامية في النوازل الفقهية، وقد ظهر هذا الكتاب في طبعته الحجرية بتاريخ ربيع الثاني 1318هـ الموافق يوليو 1900م ويقع في أربعة مجلدات[5] وقد طبعته وزارة الأوقاف في المغرب ما بين سنتي 1412 ـ 1413هـ، 1992 ـ 1993م، وقد أشار المؤلف رحمه الله في بدايته إلى ما يضمه كتاب النوازل الصغرى من مسائل مفيدة وأجوبة في الفقه دقيقة، وأغلبها من فتاويه التي قام بجمعها عندما كان متصدراً للفتوى، ولكنه أضاف إليها مجموعة كبيرة من الفتاوى منسوبة لمن سبقوه من الفقهاء في المغرب كالشيخ التاودي والشيخ الرهوني والشيخ عبد الرحمٰن الحائك وأضرابهم، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل ضمنه أجوبة بعض شيوخه ومعاصريه[6].

أما فيما يتعلق بتصنيف المعيار الجديد، فقد أشار المؤلف رحمه الله إلى ذلك عندما قال: ثم بعد سنين اجتمعت لدى نوازل أخرى ضمنتها هذا الكتاب المسمى بالمعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب. ولعل المقصود بالمتأخرين هنا، هم الفقهاء والعلماء الذين صدرت عنهم أجوبة أو فتاوى في مسائل شرعية ممن عاشوا بعد عصر الونشريسي مؤلف المعيار (ت914هـ) وإلى زمن المؤلف، وإن كان الغالب فيها من عاصر المؤلف أو سبق عصره بقليل، ولم يكن المؤلف جامعاً للغث والسمين من هذه الفتاوى، بل وضع في كتابه «ما استحسنته من كلام المحققين منهم الراسخين» وذلك يدل على استقرائه لما وجد من أجوبة وفتاوى، فاقتصر على أقوال الفقهاء المتمكنين

---

(5) المطبوعات الحجرية في المغرب، فهرس مع مقدمة تاريخية، جمع وإعداد فوزي عبد الرزاق ص698 ط الرباط، 1989م.

(6) مقدمة المؤلف في كتابه المنح السامية، طبع وزارة الأوقاف، ص11

والعلماء البارعين في مجال الإفتاء، وقد أشار المؤلف رحمه الله إلى أن الفتاوى والأقوال التي ضمنها كتابه الأول النوازل الصغرى لم يدرجها في النوازل الكبرى إلا على سبيل الاستشهاد في بعض الأحيان، وبذلك يقع تصحيح الوهم الذي قد يقع فيه البعض من اعتبار النوازل الصغرى اختصاراً للنوازل الكبرى التي طبعت سنة 1329هـ الموافق 1911م، أي بعد أحد شعر عاماً من طباعة النوازل الصغرى[7].

ويلاحظ أن كتاب المعيار الجديد يحمل اسمين، الأول: النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى، والثاني: المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، والتسمية الثانية هي التي اختارها المؤلف لكتابه وأشار إليها في المقدمة، أما التسمية الأولى، فيبدو أنها من وضع الذي قام بالطبعة الحجرية للكتاب، أو الذي أشرف على تصحيحها والعناية بها، وهذه التسمية صحيحة في جزئها الأول: النوازل الجديدة الكبرى، وذلك تمييزاً لها عن المنح السامية في النوازل الفقهية «النوازل الصغرى» أما في شقها الثاني (فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى) فهي تسمية غير دقيقة، ولعل كلمة «البدو» محرفة عن كلمة «المدن» فتكون «وغيرهم من المدن والقرى» إذ يفهم من التسمية الحالية أن المؤلف اقتصر على رجال الإفتاء من فاس وما حولها من البدو والقرى، فلا تشير إلى حواضر المغرب الأقصى الكثيرة، مراكش، مكناس، الرباط، طنجة، الخ، وذلك غير صحيح، فالمؤلف جمع فتاوى المتأخرين من مختلف حواضر المغرب الأقصى والغرب الإسلامي بكامله، ولذلك أطلق على كتابه «المعيار الجديد الجامع المغرب عن تفاوى المتأخرين من علماء المغرب» وهي التي تتفق مع واقع الكتاب ومسائله التي جمعها من فقهاء المغرب والحواضر الإسلامية في شمال أفريقيا، فهو فعلاً معيارٌ جديد، تمييزاً له عن معيار الونشريسي، وجامعٌ للكثير من النوازل

(7) مقدمة المؤلف في المعيار الجديد، طبع وزارة الأوقاف، ص14 الجزء الأول، وفي تاريخ الطبعة الحجرية، انظر المطبوعات الحجرية في المغرب، المصدر السابق ص98.

والمسائل التي قال بها المتأخرون من علماء المغرب، وكلمة المغرب هنا يجب أن تفهم بمعناها الجغرافي الواسع الذي يشمل المنطقة الممتدة من إقليم برقة شرقاً إلى نهاية إقليم السوس غرباً، وليس أدل على ذلك من قيام المؤلف بذكر فتاوى علماء المغرب بكل حواضره وأقاليمه الصحراوية، وشنقيط وحواضر الجزائر وتونس وطرابلس الغرب (ليبيا حالياً)[8].

ثانياً ـ تقسيم مباحث الكتاب:

سار مؤلف المعيار الجديد على درب الونشريسي في المعيار، واقتفى أثره من حيث جمع الفتاوى والآراء الفقهية التي قال بها علماء وفقهاء المذهب المالكي في المسائل والنوازل التي عرضت عليهم، يضاف إلى ذلك ما كتبه المؤلف نفسه من فتاوى ومباحث فقهية، وله بعض التعليقات والتصويبات على المسائل التي نقلها عن غيره، كما ضم إلى ذلك عدداً من مباحث بعض العلماء، وقام بتقسيم النوازل وفقاً للترتيب الذي اتبعه الشيخ خليل في المختصر، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في مقدمته بقوله «سالكاً فيه أحسن الترتيب تبعاً لصاحب المختصر في نسقه العجيب»[9] لذلك بدأ في الجزء الأول بنوازل الطهارة، ثم نوازل المياه، ثم نوازل الوضوء والغسل... والتيمم، ثم الآذان فالصلاة إلخ...، وذلك ما يتفق مع منهج أبي المودة خليل في تقسيم أبواب المختصر[10] وبذلك يختلف عن معيار الونشريسي الذي بدأ الجزء الأول من معياره بنوازل الطهارة، ثم نوازل الصلاة ثم نوازل الجنائز، فنوازل الزكاة والصيام والاعتكاف والحج، فكان المعيار الجديد أكثر تفريعاً وتفصيلاً في

---

(8) ذلك ملاحظ في مختلف أجزاء المعيار الجديد، فلم يتقيد المؤلف رحمه الله بفقهاء قطر معين، بل نقل فتاو كثيرة عن علماء المغرب الأوسط (الجزائر حالياً) والمغرب الأدنى (تونس وليبيا حالياً).

(9) مقدمة المؤلف، ص14 الجزء الأول من المعيار الجديد.

(10) يراجع مختصر الشيخ خليل بن إسحاق المالكي في فقه الإمام مالك، صححه وعلق عليه الشيخ أحمد نصر، ط1401 ـ 1981م دار الفكر.

تقسيم أبواب الكتاب، وضمت طبعته الحجرية أحد عشر مجلداً، ويبلغ عدد صفحاته ما يقارب 5000 صفحة[11] أما في طبعته الجديدة التي أصدرتها وزارة الأوقاف في المغرب، فقد صدر منها حتى الآن أحد عشر مجلداً تضم النوازل التي وردت في الأجزاء العشرة من الطبعة الحجرية، وبلغت عدد صفحات الطبعة الجديدة بما يزيد عن 7000 صفحة، وما لم يظهر حتى الآن، المجلد الأخير من الطبعة الحجرية، وأوله نوازل الجامع، وأغلب الظن أنه مخصص لنوازل ومسائل متفرقة مما لا يدخل في الأجزاء الأخرى، أو استدراكات عليها، وفيما يلي بسط لأبواب المعيار الجديد في ثوبه الجديد وفقاً للأجزاء التي تم طبعها حتى الآن:

1 ـ الجزء الأول، ويضم:

نوازل الطهارة، نوازل المياه، نوازل الوضوء والغسل والحيض والتيمم، نوازل الأذان، نوازل الصلاة، نوازل الفوائت والنوافل، نوازل التراويح، نوازل الإمامة، نوازل السفر والجمع ليلة المطر، نوازل الجمعة، ثم نوازل الاستسقاء والعيدين.

ويضم هذا الجزء أيضاً بعض اجتهادات المؤلف، وهي:

أ ـ رسالة في استحباب السدل وكراهة القبض في صلاة الفرض، عارض بها رسالة الشيخ المسناوي رحمه الله، القائل بعكس ذلك، ص280 ـ 347.

ب ـ تقييد أطلق عليه اسم: بغية الطالب الراغب القاصد في إباحة صلاة العيدين في المساجد، ص579 ـ 599.

2 ـ الجزء الثاني، ويضم:

نوازل الجنائز، نوازل الزكاة، نوازل زكاة الفطر، نوازل الصيام، نوازل

---

(11) ذكر مؤلف المطبوعات الحجرية في المغرب عدد صفحات الأجزاء العشرة الأولى من الطبعة الحجرية للمعيار الجديد، فبلغت 4444 صفحة، ص98 بعد 421، ويرجع أن الجزء الأخير الذي لم يذكره يكمل العدد الذي ذكرته في المتن.

الحج، نوازل الزكاة، نوازل الضحايا، نوازل الأيمان، نوازل النذور.

3 ـ الجزء الثالث، ويضم:

نوازل الجهاد، نوازل الخصائص، نوازل النكاح، نوازل العيوب والخيار والضرر. نوازل الصداق، نوازل الوليمة.

ويضم هذا الجزء رسالة للمؤلف بعنوان: النصيحة الخالصة لأولي الألباب بإباحة السماع الخالي عن الارتياب، ص576 ـ 637، كما يضم ترجمة للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، 639 ـ 640، وهو من كبار المتصوفة ت1140هـ.

4 ـ الجزء الرابع، ويضم:

نوازل الطلاق، نوازل الخلع، نوازل العدة والاستبراء، نوازل الرضاع والعدة أيضاً، نوازل المفقود، نوازل النفقة، نوازل الحضانة.

ويضم هذا الجزء تذييلاً يتضمن الإشارة إلى بعض المصطلحات الفقهية الواردة في النوازل الكبرى للوزاني، وهو من إعداد مصحح الكتاب الأستاذ الجليل عمر بن عباد، ويقع في ست صفحات 641 ـ 646.

5 ـ الجزء الخامس، ويضم:

نوازل البيوع، نوازل المضغوط، نوازل بيع الصفقة، نوازل الإقالة والثنيا، نوازل الغبن، نوازل التصيير، نوازل العيوب، نوازل التناول، نوازل الجوائح.

6 ـ الجزء السادس، ويضم:

نوازل السلم، نوازل القرض والسلف، نوازل الرهن، نوازل المديان، نوازل الحجر، نوازل الصلح، نوازل الضمان، نوازل الشركة، نوازل المزارعة، نوازل الوكالات.

7 ـ الجزء السابع، ويضم:

نوازل الإقرار، نوازل الوديعة والعارية، نوازل الضرر، نوازل الغصب والتعدي، نوازل الاستحقاق، نوازل الشفعة، نوازل القسمة.

8 ـ الجزء الثامن، ويضم:

نوازل القراض، نوازل المغارسة والمساقاة، نوازل الإجارة والكراء، نوازل المياه، نوازل الموات، نوازل الحبس، نوازل الهبة والصدقة.

9 ـ الجزء التاسع، ويضم:

بقية من نوازل الهبة والصدقة، نوازل القضاء، نوازل الشهادات، نوازل اللفيف، نوازل الأيمان الواجبة على المدعي أو المدعى عليه. نوازل الحيازة والفضولي. ويضم هذا الجزء أيضاً:

أ ـ رسالة لبعض أكابر علماء تونس في تاريخ الوثيقة، لم يذكر اسم مؤلفها، ص204 ـ 230.

ب ـ تقييد بعنوان رفع التمويه عن يمين التشويه، ويبدو منه أنه لأحد علماء تونس أيضاً، لم يذكره المؤلف، ص230 ـ 240.

10 ـ الجزء العاشر، ويضم:

نوازل الدماء، نوازل التعازير والعقوبات، نوازل العتق.

11 ـ الجزء الحادي عشر، ويضم:

نوازل الوصايا، نوازل الميراث، ثم خاتمة تشتمل على بعض فضائل العلم. ويضم هذا الجزء أيضاً:

أ ـ بحثاً خاصاً للمؤلف حول إثبات موت المورث وعدد الورثة من ص317 ـ 335 عليه تعاليق من علماء معاصرين للمؤلف.

ب ـ بحثاً في شرح قول الشيخ خليل في آخر المختصر حول ميراث الخنثى من ص352 ـ 374، وهو لمؤلف المعيار الجديد بمناسبة ختم المختصر سنة 1327هـ.

لم ينته كتاب المعيار الجديد إلى هذا الحد، بل ما زال الجزء الحادي عشر من الطبعة الحجرية لم يطبع من جديد، وأوله الجامع لنوازل

مختلفة، وقد بشر الأستاذ مصحح الكتاب بقرب صدوره، ليكوّن الجزء الثاني عشر في الطبعة الجديدة الصادرة عن وزارة الأوقاف المغربية، وبه تختم هذه الموسوعة الفقهية القيمة[12].

ثالثاً ـ جهود مصحح الكتاب

قام بتصحيح الطبعة الجديدة لكتاب المعيار الجديد وأشرف عليها الأستاذ الفاضل والعالم الجليل والفقيه المحقق عمر بن محمد بن علال بن عباد، جزاه الله كل خير، وهو من العلماء خريجي دار الحديث الحسنية، قضى مراحل التعليم الأولى في حفظ كتاب الله الكريم، وأخذ التعليم الابتدائي والثانوي بمراكش سنوات 51 ـ 61، ودرس بالمدرسة العليا للأساتذة من سنة 62 ـ 63، كما درس في كلية اللغة العربية في مراكش وفاس من سنة 65 ـ 1968، وفي دار الحديث الحسنية خلال سنتي 69 ـ 1970، وفي كلية الشريعة بفاس سنة 1971، وأخذ العلم وتتلمذ على العديد من شيوخ المغرب الأجلاء وعلمائه الفضلاء، منهم العلامة المفضال المحقق سيدي الجواد الصقلي، والأستاذ مولاي مصطفى بن أحمد العلوي مدير دار الحديث الحسنية السابق[13]، وهذه المناهل التي ارتوى منها مصحح الكتاب هي التي أهلته للقيام بهذا العمل الكبير، وإخراجه في الصورة التي ظهر عليها وقد سبق للأستاذ المصحح القيام بتحقيق كتاب ترتيب الفروق واختصارها لأبي عبد اللّه بن إبراهيم البقوري (ت سنة 707هـ) وعنايته في تحقيق ذلك الكتاب لا تخفى على كل باحث منصف[14].

---

(12) ذكر مصحح الكتاب أنه قام بتقسيم الجزء العاشر من الطبعة الحجرية إلى مجلدين في الطبعة الجديدة نظراً لكبر حجمها إذ تبلغ 600 صفحة، وأصبح ذلك الجزء جزئين، العاشر والحادي عشر. انظر ص391 هامش، الجزء11 من المعيار الجديد.

(13) أخذت هذه المعلومات عن مصحح الكتاب مما ذكره في الهامش رقم 61 صفحة رقم 363، من الجزء التاسع من المعيار الجديد، بمناسبة الحديث عن أحد المؤلفات لأحد شيوخه فتطرق إلى السيرة الذاتية باختصار.

(14) طبعته وزارة الأوقاف بالمغرب، بتحقيق الأستاذ عمر بن عباد، ويتكون من مجلدين ونشر سنة 1414هـ 1994م.

ذكر المصحح أن عمله في هذا الكتاب قد اقتصر على مقابلة الكتاب وفق نسخته الحجرية، وإجراء المراجعة والتصحيح فقط، بالنظر إلى أن هذه النسخة هي الوحيدة التي كانت في متناوله حينئذ، فلم يكن بالإمكان وجود عدد من النسخ المخطوطة لكي تتم المقابلة عليها والمقارنة بينها، لذلك حرص على أن يقتصر عمله في إخراج الكتاب مطابقاً للنسخة الموجودة والتي اعتبرها أصلاً لعدم وجود غيرها ـ فيما يبدو ـ وإن كنت أرجح أن الكتاب أو بعض أجزائه لا بد وأن يكون موجوداً في خزانة المؤلف أو لدى أسرته. أو عند بعض الخواص، ولكن ذلك لا يقلل من هذا العمل، وقد ذكر المصحح أن عمله في المعيار الجديد سيكون على غرار ما تم عمله والقيام به في تصحيح وتخريج النوازل الصغرى لنفس المؤلف في طبعتها الجديدة التي صدرت عن الوزارة في أربعة أجزاء منذ عام 1412هـ 1992م[15].

ولكن المصحح لم يقتصر على مثل ذلك الجهد الذي بذل في طباعة النوازل الصغرى، والتي تم طبعها وفق نسختها الحجرية المطبوعة سنة 1318هـ 1900م، فجاءت طبعتها سليمة من الأخطاء الإملائية والمطبعية، ولكنها خالية من تخريج الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وليست بها شروح للكلمات الصعبة أو المصطلحات الفقهية، أو تعليق من مصحح الكتاب الخ. . . ، أما مصحح كتاب المعيار الجديد فقد أضاف لهذا الكتاب الكثير من المعلومات والإضافات والشروح والتخريجات، فجاء عمله أقرب إلى التحقيق منه إلى التصحيح والتخريج ويمكن تلخيص جهود المصحح في الملاحظات التالية:

1 ـ قام بتخريج الآيات القرآنية الكريمة وضبطها مع ذكر أسماء السور وأرقام الآيات في الهامش، أما فيما يخص الأحاديث النبوية الشريفة فقد قام بضبط النص وتفسير الكلمات الغريبة، والإشارة في بعض الأحيان إلى بعض المصادر التي ورد بها الحديث الشريف مثل الصحيحين والموطأ، للاستدلال على رواية معينة أو لضبط مفرداته.

---

(15) ظهرت طبعة النوازل الصغرى دون الإشارة إلى من قام بتصحيحها أو مقابلتها على طبعتها الحجرية، وجاءت خالية من الهامش وما يجب أن يكون فيها من التعليقات والتصويبات وغيرها.

2 ـ شرح المفردات الغريبة والمصطلحات الفقهية والكلمات الصعبة، وقد تتبعها المصحح أينما وردت وبيَّن معانيها واستدلالاتها، وأحياناً الشواهد الشعرية التي وردت بها، كل ذلك بتتبع دقيق وعين فاحصة، ساعده في ذلك قدرته اللغوية وسعة اطلاعه.

3 ـ خرج أقوال الشيخ خليل في المختصر وقام بضبطها، حيث كانت الفتوى عند أغلب العلماء والفقهاء تدور على هذا المؤلف المختصر في الفقه الذي أصبحت له مكانة خاصة لدرجة حفظه عن ظهر قلب، وإذا ورد في الفتوى نص مختصر أتى المصحح بما يكمل النص مع الإشارة إلى الباب الذي وردت فيه، فكانت هوامش الكتاب مغطاة بنصوص المختصر.

4 ـ استعان المصحح بعدد لا بأس به من المصادر الفقهية في تصحيح الكتاب وشرح مصطلحاته ومسائله الفقهية، منها على سبيل المثال: كتاب الكافي لابن عبد البر، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، والأحكام السلطانية للماوردي وتحفة ابن عاصم التي حرص المصحح على ذكر أبياتها عند الاستدلال بها من قبل المفتين، خاصة عندما يتم الاستشهاد بشطرة من البيت أو كلمة منه.

5 ـ قام المصحح بالعديد من التصويبات اللغوية في الهامش مع المحافظة على الأصل إضافة إلى ذكر المعاني، مستدركاً كل الهفوات والأخطاء التي سهى عنها مؤلف الكتاب أو الذي قام بالطباعة الحجرية، وعلق عليها بما يدل على مقدرة فائقة وعلم غزير في علوم اللغة العربية وفنونها.

6 ـ قام بشرح بعض المسائل الفقهية وخاصة التي ورد ذكرها في مختصر خليل، فالمصحح لا يكتفي في الهامش بتخريج نص المختصر بل يقوم بشرح المسألة أو الحكم الشرعي مستعيناً بشراح خليل كالحطاب وغيره، وبذلك يتمكن المطالع لكتاب المعيار الجديد من الإلمام بالحكم الشرعي من خلال استدلال المفتين بعبارة مختصر الشيخ خليل وشروح المصحح، وقد تعدد ذلك في مختلف الأجزاء وبشكل متطرد فلم يهمل قولاً.

7 ـ لم يقم المصحح بحصر للمصادر والمراجع المذكورة في المعيار الجديد، وهي كثيرة جداً، وهذا العمل يدخل في نطاق التحقيق، ولكنه لم يهمل ذلك كلية، فهناك العديد من الكتب والمؤلفات المذكورة في المتن مشهورة ومعروفة، كالمدونة ومسائل ابن رشد، وتبصرة ابن فرحون، ونوازل البرزلي، على سبيل المثال، فهذه لا يجهلها الباحث المتتبع لهذا العلم، أما بعض الكتب التي يقع اللبس في أسماء مؤلفيها فقد قام المصحح بتوضيحها وكشف الغموض حولها، ومثال ذلك كتاب الوثائق المجموعة (ص69 ـ 9 هامش 12) وكتاب الاستغناء في أدب القضاة والحكام، (ص213 ـ 9 هامش 65).

وخلاصة القول في بيان جهود الأستاذ عمر بن عباد مصحح المعيار الجديد أنّه قام بعمل قد لا يستطيع القيام به بعض المحققين منفرداً، فهذا السفر من الكتب الموسوعية التي تحتاج إلى جهد مجموعة من الناس لا فرد واحد، ومع ذلك استفرغ الوسع في إخراجه وتصحيحه مع شروح وتصويبات وبيانات مفيدة وتصحيحات لغوية وتفسيرات فقهية، وتقديمه للباحثين المتعطشين لمثل هذه المصادر الفقهية، ولو سلك فيه المؤلف طريق التحقيق بذكر تراجم الأعلام وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة وتحقيق أسماء الكتب ومؤلفيها لاحتاج عمله إلى سنوات طويلة، ولبقي هذا الكم الهائل من النوازل خلالها بعيداً عن متناول العلماء والقضاة والفقهاء وجملة الباحثين في هذا المجال، وبصورة عامة جاء عمله دقيقاً ومفيداً للغاية، ومتمماً لجهد المؤلف رحمه الله، فهو ـ كما سلف القول ـ أقرب إلى التحقيق منه إلى التصحيح، ولا أغالي إذا قلت إن عمله في تصحيح المعيار الجديد فاق الجهد المبذول في طبع معيار الونشريسي الذي خرجه مجموعة من الفقهاء، ومع ذلك جاءت هوامشه قليلة ونادرة، ولا تشفي غليل الباحث المتمكن أو المبتدئ، حيث تم الاكتفاء بتقديم النص مصححاً مع تعليقات جد مختصرة في بعض الأحيان[16].

(16) سبقت الإشارة إلى ذلك في الهامش رقم (2).

بقي أن نشير إلى أن المصحح وعد في مقدمة الكتاب بأنه سوف يقوم بإعداد جزء خاص بعد الانتهاء من طبع الجزء الأخير منه، يخصص لتراجم الأعلام المذكورين في المعيار الجديد، والكتب المذكورة فيه، مع فهارس المسائل الواردة في جميع الأجزاء، وذلك ما نرجو القيام به، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه في إتمام هذا العمل المفيد والجهد الممتاز، وفهرسة المسائل من الضرورات اللازمة لهذا السفر الكبير إذ تساعد الباحث في العثور على الرأي الفقهي أو الحكم الشرعي بسهولة ويسر، بالنظر إلى ضخامة الكتاب وتشعب مسائله وتداخلها أحياناً، ورغم أن المصنف قسم النوازل إلى أبواب دقيقة وفروع جزئية، إلا أن بعض المسائل تتعلق بأكثر من فرع الأمر الذي يتطلب وضعها في باب معين وتكون لها علاقة بموضوع آخر، ومثال ذلك ما يتعلق بمصارف الأحباس ومدى إمكانية نقلها من حبس إلى آخر، وهي من المسائل الشائكة في الفقه وفيها آراء واجتهادات متباينة[17] فقام المؤلف بوضع بعضها في نوازل الجمعة (526 ـ 529 جزء) لوجود أسئلة لها علاقة بها وبمصارف الأحباس، فلا يخطر ببال الباحث المتتبع وجودها في نوازل الصلاة، وتحديداً في نوازل صلاة الجمعة، بل سيبحث عنها في نوازل الأحباس، ففي هذه الحالة تكون الفهارس خير دليل على العثور عليها بسهولة، لذلك يتطلب الأمر إعداد فهارس تفصيلية لمسائل ونوازل المعيار الجديد خدمة لأهل العلم.

رابعاً ـ الفوائد العلمية لكتاب المعيار الجديد:

لا يخفى على كثير من الباحثين الفوائد العلمية والعملية لفقه النوازل،

(17) مسألة صرف ريع الأحباس أو غلتها من الحبس الخاص بها إلى حبس آخر، وقع فيها الخلاف بين الفقهاء، وفيها ثلاثة آراء، الأول: جواز صرف الفائض من أموال الوقف إذا اتحدت الجهة الموقوف عليها والواقف، وفي غير ذلك لا يجوز الإنفاق، الثاني: عدم جواز إنفاق الفائض من أموال الوقف على وقف آخر مطلقاً، وأن يستغل الفائض في عمارة الوقف أو التوسعة فيه، الثالث: جواز صرف الفائض في المساجد التي تزيد عن حاجتها لصالح مساجد أخرى أو المسجد الجامع لاتحاد الجهة الموقوف عليها ووحدة غرضها رغم تعدد الواقفين بالنظر إلى أن المساجد كلها في حكم ملك الله تعالى، انظر كتابنا الطبعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، ص43، الكتاب تحت الطبع.

وخاصة رجال القانون والفقه الإسلامي من قضاة وفقهاء ومحامين وغيرهم، فأغلب المسائل التي يقع التنازع حولها إنما تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية والمعاملات كما يقع السؤال في مسائل العبادات، وهذه جميعاً مرتبطة بحياة الإنسان منذ ولادته إلى وفاته، ومهما كانت معلومات الفقيه المسؤول عن النازلة فإنه بحاجة إلى مراجعة طويلة للمسائل المشابهة وآراء الفقهاء السابقين فيها، وبالتالي فوجود هذا الكم الهائل من الآراء والاجتهادات الفقهية تعين المفتي على بيان الحكم الشرعي والرأي المعتمد الواجب الاتباع.

أما القضاة فحاجتهم إلى هذه النوازل ليست أقل من حاجة المفتين، وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية التي جعلها المشرع في بلدان الغرب الإسلامي خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، وأغلب نصوص قوانين الأحوال الشخصية الصادرة في هذه البلدان قاصرة عن تغطية الوقائع التي تحدث في الحياة المعاصرة وتعرض في ساحات القضاء، لذلك يتعين الرجوع إلى النوازل الفقهية التي تمثل الرصيد الكبير لاجتهادات الفقهاء السابقين، وبالتالي يتمكن القاضي المختص من الإلمام بأقوال العلماء والفقهاء وأحكام القضاة، فهذه الموسوعة العلمية بمثابة السوابق القضائية في النظام القانوني الحديث، وذلك ما يساعده على تكوين الرأي الشرعي الذي يجب الحكم به على القضية المعروضة عليه.

وليس ذلك فحسب، بل إن المهتمين بالدراسات الفقهية والقانونية، وكذلك الباحثين في الدراسات الإسلامية، وعلى الأخص منهم من يقوم بتحقيق التراث الفقهي، والمؤلفين في مجال الفقه والقانون. بحاجة ماسة إلى فقه تطبيقي عملي يكشف لهم عن الأحكام الشرعية ومدى ارتباطها بالوقائع الفعلية، وكيفية إنزال الأحكام عليها، ومدى معالجة الأحكام للظواهر الاجتماعية من خلال النوازل التي عرضت على أهل الاختصاص، ومما يزيد في أهمية كتاب المعيار الجديد أن نوازله تتعلق بوقائع قريبة العهد منا على عكس مسائل ابن رشد ونوازل معيار الونشريسي، فهي خاصة بوقائع قديمة العهد، قد تقع حوادث تشبهها وقد لا تقع، لاختلاف الزمان والمكان، وإن كان من الممكن القياس

عليها، غير أن ذلك الاختلاف يؤثر في الأحكام بالنظر إلى دور العرف في بعض الأحيان في كثير من النوازل، وكذلك ما جرى به العمل في مختلف الأقطار.

يضاف إلى ذلك ما يضيفه كتاب المعيار الجديد من مصادر تاريخية للدراسات الاجتماعية لسكان الغرب الإسلامي، ، فمن خلال نوازله نجد أن الفقهاء كانوا يتتبعون الحوادث ويلاحقون المستجدات والقضايا التي تطرأ على المجتمع المسلم وتحل في بيئته، فيقومون ببحثها وإيجاد الحلول الملائمة لها من خلال بحثهم في النصوص، ودراستها وفق أصول الفقه المعتمدة، لاستنباط الأحكام الشرعية التي تطبق على تلك الحوادث[18] ومن هنا يمكن للباحثين في العلوم الاجتماعية معرفة الأسس التاريخية للكثير من الظواهر الاجتماعية في المناطق التي صدرت عنها الفتوى، وأغلب تلك الظواهر تتعلق بالأحوال الشخصية وتطور الأسرة والنشاط السكاني والنهضة العمرانية المتعلقة بإنشاء المؤسسات الدينية والخيرية والعلمية، والحركة التجارية. . . الخ. . .

ولعل من مميزات كتاب المعيار الجديد ـ إضافة إلى ما ذكر ـ هي شمولية مسائل المعيار الجديد وتنوع مصادره ومدارسه، فالمؤلف رحمه الله لم يقتصر على اجتهادات فقهاء المغرب الأقصى، أو فاس وما حولها، كما جاء في الاسم الأول للكتاب، بل كان جمعه شاملاً لفتاوى العلماء والفقهاء من مختلف أقطار الغرب الإسلامي، وبذلك يختلف عن كتاب المعيار للونشريسي الذي أراد أن يكون كتابه جامعاً لفتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، ولكنه، لا يتضمن اجتهادات فقهاء المنطقة الشرقية من الغرب الإسلامي (برقة وطرابلس الغرب) إلا من كان منهم مقيماً في حواضر تونس أو الجزائر[19] أما مؤلف المعيار

---

(18)من كلمة الأستاذ الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في تقديم كتاب النوازل الصغرى للوزاني، الجزء الأول ص5.

(19)على سبيل المثال لا الحصر: عبد الحميد بن أبي الدنيا الصدفي الطرابلسي، ولد بطرابلس سنة 606، ورحل إلى تونس، وتوفي بها سنة 684هـ، دليل المؤلفين العرب الليبيين ص138، وأحمد بن نصر الداودي الأسدي الطرابلسي، عاش في طرابلس الغرب وله عدة مؤلفات، ثم رحل إلى تلمسان وفيها توفي سنة 402هـ، دليل المؤلفين، المصدر السابق ص79، وغير هؤلاء عدد كبير ذكروا في كتب التراجم التونسية والجزائرية.

الجديد، فلم يهمل هذا الجانب حيث ذكر العديد من الفتاوى عن علماء وفقهاء من ليبيا، ونقل كثيراً من فتاوى الشيخ محمد كامل بن مصطفى مؤلف كتاب «الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية[20] وشرح منظومة المرشد المعين على الضروري من علوم الدين لأبي الحسن علي بن عبد الصادق الصيادي الطرابلسي (ت1138هـ)[21] وكتاب فتح العليم للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري (ت 1139هـ) وهو نفسه مؤلف تذييل المعيار[22]، ويبدو أن الوزاني لم يقف عليه، ومختصر نوازل البرزلي للشيخ أحمد بن عبد الرحمن الزليطني القروي المعروف بحلولو، نسبته إلى طرابلس الغرب وتولى القضاء بها، ثم رحل إلى تونس وفيها توفي سنة 898هـ[23] فهذا يدل على شمولية هذه

---

(20) يعتبر الشيخ محمد كامل بن مصطفى من أكبر علماء ليبيا في عصره، ولد في مدينة الزاوية سنة 1244هـ وأخذ تعليمه الأولي في طرابلس ثم رحل لمصر، له مؤلفات في البلاغة والتفسير والفقه والفتاوى، توفي سنة 1315هـ، له ترجمة في الأعلام ص234/ 7، وأعلام ليبيا ص325 ـ 326، دليل المؤلفين العرب الليبيين ص410.

(21) ولد في ساحل طرابلس الشرقي، وكان فقيهاً صالحاً ديّناً ترك مؤلفات كثيرة في مجال التوحيد والفقه والتصوف، منها شرح على نظم ابن عاشر، بعنوان إرشادالمريدين لفهم معاني المرشد المعين، ما زال مخطوطاً، توجد منه نسخة في مكتبة الأوقاف بطرابلس تحت رقم 1435، كما توجد منه نسختان في الخزانة الصبيحية بمدينة سلا، تحت رقمي 351، 24. توفي في ساحل الأحامد سنة 1138هـ، له ترجمة في الأعلام ص113/ 5، وهدية العارفين ص765 ـ 766 المجلد الأول، وأعلام ليبيا ص209، ودليل المؤلفين العرب الليبيين ص267.

(22) ولد بتاجوراء شرقي طرابلس وأخذ العلم عن شيوخها ولم تكن له رحلة، اجتمع مع عالم المغرب المشهور أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي أثناء زيارته إلى طرابلس في رحلة الحج عام 1151هـ، وأجازه مع علماء آخرين، له مؤلفات في الفقه والتصوف والتراجم، منها تذييل المعيار، وفتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم، له ترجمة في أعلام ليبيا ص174، وكتاب التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار ص237، والمنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص290، ودليل المؤلفين العرب الليبيين ص210، وتعرضت لحكاية لقائه مع الفقيه اليوسي في كتابي تراجم ليبية ص82 ـ 94.

(23) انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي ص260/ 2، توشيح الديباج للقرافي ص52 نيل الابتهاج لأحمد بابا ص127، المنهل العذب لأحمد النائب الأنصاري ص175، شجرة النور الزكية ص259/ 1، معجم المؤلفين لرضا كحالة ص279/ 2، تكميل الصلحاء والأعيان للكناني ص13، تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ص165، أعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزاوي ص54، دليل المؤلفين العرب الليبيين ص50، أعلام المغرب العربي للأستاذ عبد الوهاب بن=

الموسوعة لاحتوائها على اجتهادات علماء وفقهاء الغرب الإسلامي، وذلك ما يجعل من كتاب المعيار الجديد جامعاً معرباً عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى جسَّده المؤلف واقعاً ملموساً، وحقيقة ناصعة في كتابه.

ختاماً لهذه النظرة غير المتعمقة، المستوحاة من تصفح كتاب المعيار الجديد لمؤلفه العلامة سيدي المهدي الوزاني، رحمه الله، والذي قامت بطبعه مؤخراً وزارة الأوقاف المغربية، يمكن القول إن هذه الموسوعة العلمية الكبيرة في فقه النوازل تبين بجلاء مدى مواكبة الفقه الإسلامي للتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في منطقة الغرب الإسلامي[24] وقدرة علماء الإسلام على معالجة القضايا التي تحدث في المجتمعات الإسلامية، والمستجدات التي تنشأ في ربوعها، بما ينفى مظنة التحجر والتقوقع عنهم، أو الانغلاق في النصوص الجامدة وقفل باب الاجتهاد، فشريعة الإسلام صالحة لكل عصر ومصر، ولن تعدم الأمة الإسلامية وجود العلماء القادرين على معالجة القضايا في كل وقت وحين، وفق منظور إسلامي، بما يتلاءم مع الواقع المعاش، ولا يصادم الأحكام العامة والقواعد الأصولية في الشريعة الغراء، وسوف يشكل هذا الكتاب مع غيره من كتب النوازل الأخرى مادة علمية خصبة، وذخيرة فقهية جيدة تساهم في

= منصور ص68/ 5، وضعت عنه بحثاً شاركت به في ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، تنقلات العلماء والكتب، التي عقدت في طرابلس الغرب من 20 ـ 23/ 12/ 1995، ص495 ـ 509.

(24) لو قمنا بدراسة دقيقة لنوازل الجهاد من كتاب المعيار الجديد (ص3 ـ 134 الجزء الثالث) لوجدنا عدة مسائل فقهية تتعلق بأمور سياسية واقتصادية، منها مثلاً الإقامة في غير بلاد المسلمين أو الدخول إليها، والتعامل معهم في التجارة أو العمل فيها، واللجوء إلى محاكم غير إسلامية، وفداء أسرى المسلمين وأحكام أهل الذمة داخل أرض الإسلام، وماذا يجب على المسلمين عند دخول الأعداء إلى بلادهم، وكيفية التعامل معهم، وفيها مجموعة من الفتاوى صدرت بعد دخول فرنسا إلى الجزائر، وحكم المسلمين الذين انضموا إليهم أو خضعوا لسلطانهم، وحكم من رضى بالحماية الأجنبية، وهل تجب الهجرة عند دخول الاستعمار؟ إلى غير ذلك من المسائل والنوازل التي يمكن تصنيفها الآن في علم القانون ضمن إطار القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، والقانون الدولي الخاص.

العديد من الدراسات القانونية والفقهية والاجتماعية.

ويجب علينا أن نقدم الشكر والتقدير إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، التي قامت بطباعة الكتاب، فما زالت بعض كتب التراث مخطوطة تستعصي في أغلب الأحيان على طلابها من علماء وفقهاء وباحثين، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفق القائمين على ذلك، ويمدهم بعونه ورعايته لإنجاز مثل هذه الأعمال الجليلة، التي تعود بالنفع على الإسلام والمسلمين.

ونقدم الشكر والتقدير أيضاً إلى مصحح كتاب المعيار الجديد، السيد الفاضل والعالم الجليل، الأستاذ عمر بن عباد، الذي قام بجهد مثالي في إخراج هذا السفر الضخم، وأضفى عليه من علمه وسعة اطلاعه وقدرته اللغوية الشيء الكثير، وتمثل شروحه لبعض المسائل وتعليقاته عليها، وتخريجه لبعض ما ورد فيه من أقوال، وإضافاته الكثيرة والمتنوعة في هوامش الكتاب، وتوضيحه لها في الكلمات وضبطها، وتعليقاته اللغوية، جوانب علمية هامة جعلت من كتاب المعيار الجديد، يخرج في ثوب جديد، فهي ـ أي جهوده المبذولة في التصحيح ـ تعين الباحث المدقق، كما تفيد القارئ العادي، فجاء عمله في التصحيح بما يشكل منهجاً فريداً يمكن اتباعه في تصحيح الكتب القديمة التي لا يتم تحقيقها بما هو متعارف عليه في قواعد التحقيق، فالعمل الذي قام به المصحح يعتبر ـ من وجهة نظر خاصة ـ عملاً وسطاً بين تخريج المادة العلمية من كتاب قديم وبين تحقيقها، وإن كان عمله ـ كما سلف ـ أقرب إلى التحقيق منه إلى التصحيح، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عمله هذا في ميزان حسناته، وأن يثيبه عليه أحسن الجزاء، وأن يوفقه في إنجاز ملحق خاص بالفهارس المطلوبة لهذا السفر القيم، والله المستعان.